

المرصد الاقتصادي

لمنطقة الخليج

العدد الأول، يونيو/حزيران 2017



مقدمة

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحولات جذرية في السنوات الأخيرة في ظل انخفاض أسعار الطاقة العالمية والمنافسة من منتجي النفط الصخري في أمريكا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الجهود العالمية للتصدي لتغيّر المناخ إلى خلق

حالة من الغموض وعدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية لجميع البلدان المصدرة للطاقة، بما فيها دول مجلس التعاون، على المدى الأبعد. ووسط هذه المستجدات اضطر واضعي السياسات إلى النظر مجدداً في إجراء إصلاحات هيكلية أطول أجلا بهدف وضع المالية العامة على مسار مستدام، ولإرساء الأسس لتتويج الاقتصاد على الأمد الأطول.

ولتسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة وتحفيز النقاش بين واضعي السياسات وغيرهم من القراء حول أفضل السبل لمواجهة هذه التحديات، قررت مجموعة البنك الدولي إصدار المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج، وهو سلسلة من التقارير نصف السنوية عن دول مجلس التعاون الخليجي. ويلقي هذا الإصدار الأول، الذي يغطي التطورات الاقتصادية في المنطقة حتى الأول من يونيو /حزيران 2017، نظرة فاحصة على أحدث المستجدات الاقتصادية والآفاق قصيرة الأمد لدول الخليج ("نبض المنطقة"). ويشتمل أيضا على توقعات خاصة بكل دولة من دول الخليج وقسم تحليلي ("تحت المجهر") يستكشف أولويات الإصلاح الهيكلي في المنطقة.

يصف هذا المرصد منطقة بدأت تشهد بوادر انتعاش يساعدها في ذلك حدوث ارتفاع جزئي في أسعار الطاقة العالمية خلال العام الماضي. ويوفر هذا التأثير الإيجابي على المالية العامة، إلى جانب الجهود السابقة لضبط أوضاعها، الحيز اللازم لكي تقوم الحكومات بإبطاء وتيرة التقشف المالي وكذلك زيادة ثقة المستثمرين. وبناءً عليه، يُتوقع أن يرتفع معدل النمو الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي من 1.3% عام 2017- وهو أدنى معدلاته منذ عام 2009- إلى 2.6% عام 2019 مدعوماً بتزايد تدريجي في نشاط القطاع غير النفطي واستقرار أسعار النفط قرب المستويات الحالية. كما أن عجز الموازنة والحساب الجاري أخذ في الانخفاض، إلا أنه من المستبعد أن تعود دول المجلس إلى تحقيق فوائض بأكثر من 9% كما كان عليه الحال في السنوات التي شهدت ارتفاع أسعار السلع الأولية.

ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر سلبية كبيرة تلوح في الأفق. وتشمل هذه المخاطر تجدد الضعف أو التقلبات في أسعار النفط العالمية، أو التأثيرات غير المباشرة للتوترات الجيوسياسية على أسواق السلع الأولية والأسواق المالية، أو كليهما. وقد يؤثر أي تقييد مفاجئ في السيولة المالية العالمية أو اضطراب الأسواق المالية على تكلفة التمويل لمنطقة مجلس التعاون الخليجي التي لا تزال احتياجاتها التمويلية ضخمة.

ربما أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ومواصلتها سيشكل التحدي الأكبر على الصعيد المحلي. فمع انخفاض الضغوط على الموازنة، يتحول اهتمام السياسات من خفض المصروفات في الموازنة إلى إجراء إصلاحات أكثر عمقا. وكما هو موضح في القسم المعنون "تحت المجهر"، تشمل الإصلاحات الرئيسية للموازنة والقطاع العام تحسين إدارة الثروة الهيدروكربونية لحماية الموازنة من تقلبات أسعار الطاقة وتعزيز استدامتها، وبناء مؤسسات عامة أكثر فاعلية وشمولا، وإعادة صياغة الطريقة التي يتم بها تقاسم الثروة النفطية مع المواطنين لتدعيم الحوافز المشجعة على تنويع النشاط الاقتصادي، وبناء شبكات أمان للتخفيف من تأثير الإصلاحات على المواطنين. وستقطع أجنذات الإصلاح الموثوق بها شوطا طويلا نحو تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق، واحتمال تفعيل حلقة حميدة من تدعيم الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الإنتاج في المدى القريب.

ملخص تنفيذي

يساعد الارتفاع الجزئي في أسعار النفط العالمية خلال العام الماضي، مدعوماً بقرار منظمة أوبك بتقليص إمدادات النفط، على دعم ماليات القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين في المنطقة.

بناءً عليه، هناك دلائل تشير إلى بدء تحسُّن النمو في القطاع غير النفطي بعد أن انخفض إلى أدنى مستوياته، وإن كان يُتوقع استمرار تأثر معدل النمو الكلي سلباً بخفض إنتاج النفط. فمن المتوقع ألا يزيد معدل النمو الكلي في دول مجلس التعاون عن 1.3% عام 2017 - وهو أقل معدل منذ عام 2009 مقابل 1.9% عام 2016. لكن مع تراجع وتيرة النقشفي المالي وخطط الإصلاح الرئيسي الجاري الإعلان عنها في المنطقة، يجري إحياء الثقة والنشاط في القطاع غير النفطي.

على صعيد الموازنة، بدأ العجز في الانخفاض مدفوعاً بالجهود المبذولة على مدار العامين الماضيين لضبط أوضاع المالية العامة. لكن هذا العجز لا يزال ضخماً في دول المجلس الصغيرة. وفي مختلف دول المجلس، يجري تنفيذ إصلاحات لأنظمة دعم الطاقة. وتحاول هذه الدول أيضاً زيادة الإيرادات غير النفطية. فمن المتوقع فرض ضريبة القيمة المضافة على مستوى دول المجلس في عام 2018. ومن المرجح إجراء إصلاحات رئيسية - تقود المملكة العربية السعودية المنطقة بالإعلان عن عشرة برامج إصلاحية إستراتيجية تتضمن إصلاحات هيكلية شاملة على مستوى الموازنة والقطاعات الاقتصادية كلها. لكن لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتنفيذ.

ويُعد إصدار سندات الدين السيادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الماضيين من بين أكبر الإصدارات المسجّلة لبلدان الأسواق الناشئة. وكان الطلب على هذه السندات مدعوماً ببحث المستثمرين العالميين عن تحقيق عائد وسط وفره السيولة العالمية. وبعد التعرُّض لصدمة كبيرة في حجم التبادل التجاري عام 2014، بدأت دول المجلس أيضاً تشهد تحسُّناً في الأرصدة الخارجية تماشياً مع ارتفاع أسعار النفط خلال العام الماضي.

وأثّر فائض الطاقة الإنتاجية وتراجع الارتفاع في أسعار المواد الغذائية على معدل التضخم في المنطقة بالرغم من

إصلاحات دعم الطاقة التي أدت إلى رفع أسعارها. ورغم أن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون بدأت في رفع أسعار الفائدة بالتوازي مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فإن السياسة النقدية مازالت تتسم بالتوسع. وتحسنت السيولة في القطاع المصرفي خلال الأشهر الأخيرة تماشياً مع نمو الودائع الحكومية مجدداً. وتعد دفاقر الأصول البنكية مكشوفة للقطاعات العقارية بدول المجلس والتي تشهد تراجع الأسعار، لكن البنوك في المنطقة بشكل عام لا تزال تتمتع بمستويات رسمة جيدة.

إجمالاً، يُتوقع ارتفاع معدل النمو في المنطقة تدريجياً إلى 2.6% (وهو معدل لا يزال متواضعاً) في عام 2019 مع تراجع وتيرة النقشف المالي وارتفاع مستويات الثقة والإنفاق بين المستهلكين والمستثمرين. ومن المتوقع أيضاً أن يظل إسهام صافي الصادرات في النمو ضئيلاً خلال فترة التوقعات وذلك مع تعزيز الإنفاق الاستثماري للطلب على الواردات في ظل ضعف الصادرات. ومن المتوقع تحسُّن أرصدة الموازنة والحساب الجاري في دول المنطقة، إلا أنه يُستبعد عودتها في أي وقت قريب إلى مستويات ما قبل عام 2014 حيث كانت تحقق فائضاً بنسبة تتجاوز 9%. ويعني ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي أنه سيتم تقييد السياسة النقدية تدريجياً بالتوازي مع ما يجري في الولايات المتحدة على المدى المتوسط.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات عرضة لعدد من المخاطر السلبية. فالمساندة التي تقدمها منظمة أوبك حالياً لأسعار النفط من خلال خفضها للإنتاج قد يتم تقويضها من جانب منتجين بارعين غير تقليديين في أمريكا الشمالية. وقد يؤدي تشديد السياسة النقدية الأمريكية وارتفاع المخاطر الجيوسياسية العالمية إلى موجات من الاضطراب في الأسواق المالية العالمية وتقلُّب التدفقات الرأسمالية. مع العلم أن صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون لديها استثمارات في الخارج، والحكومات تواجه عجزاً ضخماً بحاجة إلى تمويله، كما أن البنوك لها مديونيات مباشرة وغير مباشرة على قطاع العقارات. وبالتالي، سيؤثر أي هبوط حاد في قيمة الأصول (على سبيل المثال في إحدى فترات التقلبات المالية العالمية أو نزوب السيولة عالمياً) على موازنات القطاعين العام والخاص وتكلفة التمويل المُقدم لهما. وعلى المدى المتوسط إلى البعيد، تؤدي الجهود العالمية لتخفيف آثار تغيُّر المناخ إلى زيادة ضبابية التوقعات.

على الصعيد المحلي، فإن التحدي الرئيسي هو تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق. ومع انخفاض الضغوط على الموازنة، سيلزم أن يتحوَّل اهتمام السياسات من خفض المصروفات إلى إجراء إصلاحات هيكلية أكثر عمقاً. ويناقش القسم المعنون "تحت المجهر" ضرورة إدماج إصلاحات الموازنة والقطاع العام في صميم هذه الجهود للمساعدة في تأمين استدامة الموازنة على المدى البعيد والتحفيز على اتباع سلوكيات أكثر إنتاجية وسعيًا للكفاءة من جانب الشركات والمواطنين، وهو المطلوب لمساندة أهداف تنويع النشاط الاقتصادي على الأجل الطويل. ومن شأن تدعيم أنظمة إدارة الاستثمارات العامة أن يساعد في تحسين جودة الإنفاق الاستثماري وفي البنية التحتية بدول مجلس التعاون، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحفيز إمكانات المعروض بهذه الدول على المدى البعيد. وأخيراً، فمن خلال تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق، يمكن لأجندات الإصلاحات الموثوق بها أن تؤدي إلى تفعيل حلقة حميدة من تدعيم الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الإنتاج

في المدى القريب.